

## الفصل السابع عشر حكومة أبي بكر

لما بويغ أبو بكر مخاطبه رجل من المسلمين بقوله : « يا خليفة الله » ، فلم يدعه أبو بكر يمضى فى حديثه ، بل قال له : « لست بخليفة الله ولكنى خليفة رسول الله » .

كيف تصور  
أبو بكر الخلافة

هذه عبارة أوردتها المؤرخون حجة على تواضع أبى بكر وصدق تقديره . وهى فى رأى تستوقف النظر لمعنى أعمق فى دلالاته من هذا المعنى المتصل بشخص أبى بكر وخلفه ؛ ذلك ما فيها من قوة الإبانة عن تصور المسلمين الأولين لفكرة الحكم . فقد خلت قرون قبل عهد رسول الله ، وتعاقبت قرون بعده ، قام أثناءها فى كثير من الأمم ملوك وحكام زعم دعواتهم وزعموا لأنفسهم أنهم خلفاء الله على الأرض ، وأن لهم بذلك قدسية ليست لغيرهم من الناس . كذلك كان الأمر فى مصر أيام الفراعنة الأولين ، ومن هؤلاء الفراعنة من كان يقول لقومه : « أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى » . وكان سواد المصريين فى ذلك العهد يؤمنون بما لملوكهم من صفات الربوبية ، ثم تزيدهم دعايات الكهنة إيماناً بهذه الصفات . وكذلك كان الأمر فى آشور وإيران والهند وغيرها من الأمم التى عاصرت الفراعنة . وكان أكثر الملوك تواضعاً فى ذلك العهد أولئك الذين يرون أنفسهم خلفاء الله على الأرض .

ولقد قام فى عصور أوربا الوسطى دعاة من العلماء زعموا للملوك حقاً مقدساً مستمداً من الله يجعل لهم على الناس سلطاناً لا يعرف حداً ، وعدوهم لذلك خلفاءه جل شأنه ، فكانت كلماتهم منزلة كالوحى ، وكان حكمهم كحكم الله لا مرداً له . وظلت هذه الآراء مقبولة فى أوربا إلى القرن الخامس عشر الميلادى ، وإلى القرن السابع عشر فى بعض الأمم . ولم تستطع الشعوب أن تغلب عليها ، مع انتشار العلم وتقدم الحضارة ، إلا بالثورات العنيفة ذهبت

فيها الألوف وعشرات الألوف من الأرواح ضحايا للمبادئ التي ثارت لها ،  
مبادئ الحرية والإخاء والمساواة بين الناس .

هذه المبادئ التي سادت العالم دهرًا طويلا ، والتي كانت تسود أوروبا إلى  
عهد قريب منا ، هي التي أنكرها أبو بكر بقوله : « لست خليفة الله ولكني  
خليفة رسول الله » .

هو خليفة رسول  
الله في قيادة  
المسلمين  
وسياستهم فقط

ولم يرد أبو بكر بأنه خليفة رسول الله إلا أنه خلفه صلى الله عليه وسلم على  
قيادة المسلمين وسياسة أمورهم في حدود ما أمر الله به وما نهى عنه . أما  
ما اختص الله به رسوله فيما وراء ذلك فلم يدُرُّ بخاطر الصديق أنه خليفة فيه .  
وكيف يدور ذلك بخاطره ورسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين ، لا يخلقه في  
نبوته أحد ، ولا في رسالته أحد ! ! اصطفاه الله وأنزل عليه الكتاب بالحق  
فأكمل للمؤمنين دينهم وأتم عليهم نعمته . وهذا ما خطب به أبو بكر إثر بيعته  
إذ قال : « إني وليت هذا الأمر وأنا له كاره . والله لوددت أن بعضكم كفانيه .  
ألا وإنكم إن كلفتموني أن أعمل فيكم بمثل عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لم أقم به . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عبداً أكرمه الله بالوحي وعصمه  
به . ألا وإنما أنا بشر ولست بخير من أحد منكم . فراعوني ، فإن رأيتموني  
استقمتم فاتبعوني ، وإن رأيتموني زغت فقوموني » . وقد رأيت أبا بكر  
كيف قاتل الذين ادَّعوا النبوة ، والذين ارتدوا عن دين الله وعن الإيمان به  
وبرسوله ، وكيف كان صليباً في حرب هؤلاء جميعاً ، حتى ردهم إلى الهدى  
ودين الحق .

وهو خليفة باختيار  
المسلمين ورضاهم

ولقد تولى أبو بكر قيادة المسلمين وسياسة أمورهم بعد رسول الله باختيار  
المسلمين ورضاهم . لم يبعثه الله خليفة عليهم كما بعث محمداً رسولا إليهم ،  
ولم يجعل له فضلا على أحد منهم إلا بالتقوى . وهو لم يكن يرى لنفسه حقاً في  
حكم المسلمين إلا في حدود كتاب الله وسنة رسوله . وذلك قوله رضي الله عنه حين  
خطب الناس يوم بيعته : « أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة  
لي عليكم » .

ولقد خالف عمر بن الخطاب أبا بكر ، فلم يتخذ لنفسه لقباً خليفة

رسول الله ، بل طلب إلى الناس فلقبوه : أمير المؤمنين . ذلك أنه أراد اتقاء التكرار في تلقيبه خليفة خليفة رسول الله . وهو تكرر يطول إلى غير حد بتعاقب الخلفاء . فلو أنه لُقب خليفة خليفة رسول الله للقب عثمان من بعده خليفة خليفة خليفة رسول الله ، ولكان علي بن أبي طالب خليفة خليفة خليفة خليفة رسول الله .

لماذا اتخذ عمر بن الخطاب لقب أمير المؤمنين

واتخاذ عمر لقب أمير المؤمنين اتقاء لهذا التكرار يجعل عبارة أبي بكر ، لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله ، أكثر قوة في دلالتها وإبانة عن المعنى الذي قصده الصديق منها ، ويشهد بأنه قصد معناها اللغوي من حيث تعاقب الزمن . فهو الرجل الذي خلف رسول الله على سياسة المسلمين بعد وفاته . ولو أن لقب الخليفة أريد به يومئذ غير هذا المعنى اللغوي للقب عمر كما لقب أبو بكر خليفة رسول الله ، ولما اقتضى الأمر تغيير هذا اللقب بلقب أمير المؤمنين .

ولعل سبباً آخر دعا عمر لیتخذ إمارة المؤمنين لقباً له ؛ ذلك أنه رأى نظام الحكم تطور في بلاد العرب وفي البلاد التي تم فتحها في عهد أبي بكر ، مع بقاء هذا الحكم في حدود ما أمر الله به وما نهى عنه . وكان هذا التطور سريعاً في شبه الجزيرة وفيما وراءها سرعة أذهلت العالم وأدهشت المؤرخين . ولم يكن في كتاب الله ولا في سنة رسوله تفصيل لنظام الحكم كيف يكون ، وإن جعل الكتاب الشورى أساس الحكم ، فقال تعالى مخاطباً نبيه : « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ » ، وقال « وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ » .

فلم يكن لعمر بدٌّ من أن ينظر في تفصيل هذا النظام بما يتفق واتساع رقعة الفتح ، وما يكفل طمأنينة المحكومين ، شأنه في ذلك شأن أمير الجيوش إذ يصفها وينظم تعبئتها بما يقتضى به تطور المعارك وما يقتضيه موقف جنوده وموقف خصوصه ، غير مقيد برأي سلف ما دام في طاعة الله متأسياً برسوله .

العلاقات السياسية بين بلاد العرب إلى عهد رسول الله

وأنت إذا رجعت البصر إلى هذا التطور السريع ازددت إعجاباً بأبي بكر وبمقدرته على مواجهته في لين ومرونة كأنها مصدر قوته والسبب في نجاح سياسته . كانت بلاد العرب إلى عهد الرسول موزعة بين حياة الحضر وحياة البادية ،

مقسمة بين شتى الأديان ، يكاد شمالها وجنوبها لا يتعارفان . كانت اليمن خاضعة لسلطان فارس ، تتجاور فيها المسيحية واليهودية وعبادة الأصنام ، وتتكلم لغة حمير التي تختلف في لهجتها عن لغة قريش كافة ، وعن لغة مُضَرَّ خاصة . ثم إن اليمن كانت مستقر حضارة تعاقبت على الأجيال . أما الحجاز فكان أدنى إلى البداوة ، وكانت مدنه ، مكة ويثرب والطائف تستقل كل واحدة بنفسها وبنظامها ، كاستقلال كل قبيلة من قبائله بنفسها وبنظامها ، ولا يحول هذا الاستقلال دون تجاور اليهودية والوثنية بيثرب ، ولا دون تجاور تجاور النصرانية والوثنية بمكة . فلما انتشرت دعوة النَّبِيِّ العربي إلى التوحيد في أرجاء شبه الجزيرة وأذن الله لدينه القيم أن يعم ربوعها ، خلعت اليمن نير الفرس ، وبقيت مستقاة بنفسها وبنظامها كما كانت من قبل ؛ وكذلك بقيت سائر مدن الحجاز وقبائله مع إسلامها لله وللدين الذي أوحاه إلى رسوله . بذلك أصبحت بلاد العرب أشبه بعصبة أم عربية تجمع بينها عقيدة واحدة ، تدين كلها برسالة محمد. وتؤمن بتعاليمه ، ثم لا تنزل من استقلالها عن شيء إلا إيتاء الزكاة أداء لفرض الله وقياماً بركن من أركان دينه الذي آمنت به .

على أن هذه الوحدة الدينية كانت بدء تطور في نظام البلاد السياسي لم يلق العرب بالهم إليه . لقد تحالفت القبائل والمدن على أن تدفع عن حرية العقيدة وتقاتل المشركين الذين يصدون عن سبيل الله . فلما سار جيش المدينة تحت راية الرسول ليغزو مكة بعثت القبائل من سُلَيْمٍ ومُزَيْنَةَ وغطفان وغيرها من انضم إلى المهاجرين والأنصار لفتح البلد الحرام . وفتحت مكة أبوابها وأسلم أهلها ، فسار أبناؤها مع جيش الرسول إلى حنين والطائف . ثم إن رسول الله كان يبعث عماله إلى البلاد التي تدين بالإسلام ليعلموا الناس القرآن ويفقهوهم في الدين . وهؤلاء العمال هم الذين كانوا ينظمون الزكاة وتحصيلها فيرساؤها إلى المدينة أو يوزعونها بين الفقراء من أهل البلاد التي دخلت في دين الله . طبعي أن يحدث ما صحب الانقلاب الديني من هذه الأحداث تطوراً في النظام السياسي يميل ببلاد العرب إلى وحدة لم تألفها من قبل . لكن أهل هذه البلاد في اليمن وفي غير اليمن لم يقدرُوا لهذا التطور ، ولم يدر بخلد أحد

كانت الوحدة الدينية بدء تطور في نظام العرب السياسي

منهم أن يكون له بعد رسول الله أثر ، بل كان ظنهم أن هذه التعاليم التي يذيعها رسول الله بينهم ستصبح أصيابة فيهم ، ثم يعودون إلى حالهم السياسية الأولى ، وتظل كل أمة وكل قبيلة منهم مستقلة بنفسها وبنظامها كما كانت من قبل .

وهذا هو السبب في ثورة تلك البلاد إثر وفاة الرسول ، وفيما ترتب على ذلك من حروب الردة . فقد أراد أبو بكر أن تظل هذه البلاد كما كانت في عهد الرسول ، وأرادت هذه البلاد أن تسترد حريتها السياسية كاملة ، وكان لأبي بكر من إيمانه بالله ورسوله أبلغ العذر عن الإصرار على أن يؤدي من أسلم كل ما فرض الله مما كان يؤدي لرسول الله . وكانت هذه البلاد ترى لنفسها حقاً في الاستقلال وتقرير المصير كحق أهل المدينة ، وتأبى لذلك أن يفرض المهاجرون والأنصار رأيهم عليها بعد أن لم يبق بينهم رسول الله يوحى إليه فيؤمن الناس بكلمته لأنها كلمة الله جل شأنه .

بيعة أبي بكر  
ودلائها في تطور  
النظام السياسي

وما حدث من بيعة أبي بكر بالمدينة جدير بأن يقف نظرنا كما وقف نظر العرب في ذلك العهد . فما بال المهاجرين والأنصار قد استأثروا باختيار الخليفة دون سائر العرب ؟ ! وما دلالة ذلك في تطور النظام السياسي يومئذ ؟ أتراهم استأثروا باختيار أبي بكر لأنهم رأوا في سبقهم إلى الإسلام وفي تقدمهم الصفوف للدفاع عنه ما يجعلهم أصحاب الأمر في شؤون العرب ، وما يقدمهم في ولاية السلطان عليهم ؟ ! لعلك تذكر اعتراض عمر بن الخطاب على أبي بكر حين أرسل إلى أهل مكة يشاورهم في فتح الشام ويستمددهم إليه ، بعد أن قاتل أهل مكة المرتدين كما قاتلهم المهاجرون والأنصار . ثم لعلك تذكر كلمة سهيل بن عمرو لعمر في هذا المقام وإجابة عمر إياه . فقد قال سهيل : « ألسنا إخوانكم في الإسلام وبنى أبيكم في النسب ! أفثنتكم أن كان الله قدّم لكم في هذا الأمر قدماً صالحاً لم نؤت مثله قاطعو أرحامنا ومستهينون بثقتنا ! » . وكان جواب عمر : « إنى والله ما قلت ما بلغكم إلا نصيحة لمن سبقكم بالإسلام وتحريماً للعدل فيما بينكم وبين من هو أفضل منكم من المسلمين » . فإن يكن ذلك رأى عمر ومن وافقه في أمر مكة وأهلها فما أحراه أن يكون رأيهم في أمر سائر العرب . أما كلمة سهيل فصريحة في إنكار رأى عمر ، وفي تمسك أهل مكة بما لهم من

حق في المشورة يعدل ما لأهل المدينة فيها .

هذا الحوار واضح الدلالة في تصوير العوامل التي كانت تتجاذب لتكثيف النظام السياسي في الدولة الناشئة . فإئن قضت ضرورة المحافظة على كيان الدولة أن يسارع المهاجرون والأنصار بالمدينة إلى اختيار الخليفة ومبايعته ، لقد انقضت هذه الضرورة أول ما تمت بيعة أبي بكر واطمأن المسلمون لها ، ولقد أقامت مكة والطائف على الإسلام وشاركنا في حروب الردة ، وصار لهما بذلك من حق الرأي في الحكم ما لأهل المدينة . أفيمكن سبق المهاجرين والأنصار إلى الإسلام سبباً في تقدمهم على جميع المسلمين ومسوغاً لاستئثارهم بالأمر على العرب كلها ؟ ذلك ما رآه ابن الخطاب ، مستنداً إلى ما دار في سقيفة بني ساعدة من حوار بين المهاجرين والأنصار . أما أهل مكة فبرموا به ، وأنكروه باسمهم عكرمة بن أبي جهل وسهيل بن عمرو .

العوامل التي كانت تتجاذب لتكثيف النظام في الدولة الناشئة

لم يذهب أبو بكر في هذا الأمر إلى المدى الذي ذهب إليه عمر ، مع أنه في سقيفة بني ساعدة ، هو الذي أيد بجمته البالغة حق المهاجرين في الإمارة لسبقهم الأنصار إلى الإسلام واحتمالهم الأذى في سبيله . ذلك أنه رأى سائر الذين أقاموا على إسلامهم من غير أهل المدينة قد شاركوا في حروب الردة ، وذهب منهم من ذهب لغزو العراق ؛ فمن العدل أن يكون لهم ما لأهل المدينة من حق في الرأي والمشورة . لهذا دعا أهل مكة يشاورهم في غزو الشام ويستمدهم إليه ، كما أنه سوى في قسمة الذهب الذي كان يجيء من المنجم الذي فتح على مقربة من المدينة في عهده بين المسلمين . فلما قيل له في تفضيل السابقين إلى الإسلام كان جوابه : « إنما أسلموا لله ووجب أجرهم عليه ، يوفيههم ذلك في الآخرة ؛ وإنما هذه الدنيا بلاغ » . وبهذا التصرف الحكيم مهّد للتطور السياسي في بلاد العرب في لين ومرونة .

أبو بكر يذهب في هذا الأمر غير مذهب عمر

وقد تجدد الخلاف على هذا الرأي في عهد عمر فأصر على رأيه الأول فيه ، مخالفاً مذهب الصديق وسياسته . ثم إنه حاول في آخر عهده أن يعود إلى رأي سلفه فعاجلته المنية دون أن يتم ما عزم .

أدت سياسة الصديق إلى تطور العرب نحو الوحدة السياسية ، وجعلتهم

ينظرون إلى المدينة على أنها عاصمة دولتهم ومصدر سياستهم . لذلك اتجهت أنظارهم إليها فانضوا تحت سلطانها واستظلوا برايتها .

ما لون هذا السلطان؟ أكان ثيوقراطياً (دينياً) ، أم أرسثوقراطياً (حكيم الخاصة) ، أم ديمقراطياً (حكم الشعب) (١)؟

نظام الحكم في الإسلام

الحكم الإسلامي ليس ثيوقراطياً

لقد رأينا أنه لم يكن من نوع السلطان الديني الذي عرفته مصر الفراعنة ، ولا الذي عرفته عصور أوربا الوسطى . لم يكن أبو بكر يستمد سلطة الحكم من الله ، بل من الذين بايعوه . وقد انقضى نزول الوحي منذ اختار الله رسوله إليه ، وبقي كتاب الله بين المسلمين هدى لهم جميعاً ، وحنة عليهم جميعاً ؛ فهو ميثاقهم الذي آمنوا به وارتضوه ، وهو دستور الحكم ، يسير الحاكم في حدوده لا يتعداه . فإن فعل وجبت طاعته ، وإلا فلا طاعة له على مسلم .

هذه الصورة الدقيقة للحكم الإسلامي تنأى به عن الفكرة الثيوقراطية . فهو كما ترى حكم مقيد لا سبيل للقائم به إلى السلطان المطلق . وفي طبيعة الحكم

(١) لست أدعي أن كلمة (الحكومة الدينية) تؤدي معنى الحكومة « الثيوقراطية » أداءً دقيقاً . والأمر كذلك في كلمتي « حكم الخاصة » و « حكم الشعب » من حيث دقة أدائهما للمعنى الأرسثوقراطية والديمقراطية . وعدم الدقة أكثر وضوحاً في هذا العصر الذي تطورت فيه نظم الحكم وتعددت ، فالحكومة اللادينية توصف بها اليوم كل حكومة لا تعترف بطبقة الكهنة أو القساوسة من رجال الدين ولا تقرر للدولة ديناً رسمياً . أما غير هذه الحكومة اللادينية فيعترف بوجود هذه الطبقات ويقرر ديناً رسمياً للدولة ، وإن كان النظام الذي يقوم على أساسه مدنياً بحتاً ، ينص على حرية العقيدة ويقرها بأوسع معانيها . وهذه الحكومة ليست في شيء من الحكومة الثيوقراطية . فالحاكم الثيوقراطي يستمد سلطانه من الله كما يستمد منه العصمة . وذلك كان شأن الفراعنة ومن شاكلهم ، وشأن ملوك أوربا إلى القرن الخامس عشر على ما بينا في أول هذا الفصل . وهذا نظام لم يبق له في عالمنا المتحضر وجود . أما الأرسثوقراطية فكانت طائفة الأشراف أو النبلاء ، وإن شئت فكانت طائفة رؤساء القبائل والعشائر التي ألقت الغزو والسلب . وقد آل أمر هذه الطائفة زمناً إلى أبناء هؤلاء النبلاء ؛ ثم نافسهم في الشرف والنبيل غيرهم ، فصار الناس يتحدثون عن أرسثوقراطية المال وأربابه ، وعن أرسثوقراطية الثقافة ، حتى لم يبق لهذه الكلمة اليوم معناها القديم . أما الديمقراطية فقد تطورت في صور شتى من عهد أثينا القديم إلى أن سادت في عهدنا الحاضر ، والعالم اليوم يتخطى أزمة مبعثها نظام الحكم ، تدافع الديمقراطية فيه عن كيانها ؛ وتحاول نظم أخرى أن تحل محلها .

ولعل التاري يرى في تصويرنا حكومة أبي بكر ، من حيث انطباقها على إحدى هذه الصور واقترابها منها أو ابتعادها عنها ، ما يؤدي المعنى الذي قصدنا إليه والصورة التي تحررنا رسمياً .

التيقراطي أن يكون مطلقاً لا يعرف قيده إلا هوى الحاكم وحرصه على الاحتفاظ  
بسلطانه . وهذا الحرص هو مصدر الزعم بأن إرادة هذا الحاكم التيقراطي من  
إرادة الله ، وأنها لذلك هي القانون ، بل هي فوق القانون ؛ بيد صاحبها كل  
شيء ؛ بيده العذاب والرحمة ، والشقاء والنعمة ، والحياة والموت . شتان ما بين  
هذا وبين تقييد الحاكم بمشاورة الشعب ، وبما أنزل الله في كتابه .

فالحكم الإسلامي  
مقيد بإرادة  
الشعب وبأمر  
الله به وماهى عنه

ويذهب قوم إلى أن التقييد بما أنزل الله في كتابه يُهدر إرادة الشعب ويقضى  
عليها ، ويحول دون التطور التشريعي مع تطورها ، وأنه يجعل الحكومة الإسلامية  
ثيقراطية في أسها وجوهرها . وهذا الاعتراض لا مسوغ له . فإما ورد في القرآن  
من التشريع لا يعدو المبادئ العامة التي تقررها قواعد العدل مصورة في مثلها  
الأعلى . أما ما جاء فيه من تفصيل لبعض هذه المبادئ العامة فإنما يتناول أموراً  
بذاتها محصورة العدد . والمبادئ العامة التي قررها القرآن ضرورية لحياة الجماعة  
الحرّة ، فالخروج عليها يفسد هذه الحياة . وقد ثبت على التاريخ أن ما يخالف  
هذه المبادئ قد استحال قيامه في البلاد التي تلاثم بين حرية الفرد ونظام  
الجماعة ، والتي تقر لذلك نظام الأسرة والملك والميراث ، ثم تفرض قدراً من  
الاشتراكية يقتضيه تضامن الجماعة ، وتدعو إليه مبادئ الرحمة الإنسانية التي  
تعد في الإسلام قاعدة مقررة لا كمالاً نفسياً وكفى .

ولو أن تحديد ما جاء في كتاب الله ترك لطائفة خُصت به ، كما خصت  
طائفة الكهنة في بعض الأديان بإعلان إرادة الله ، لكان للخوف من إهدار  
إرادة الشعب موضع . أما والإسلام يأبى هذا التخصيص ويجعل الناس سواء في  
الحرص على إدراك ما أمر الله به وما نهى عنه ؛ وفي محاسبة الحاكم على تصرفاته ،  
فالفكرة التيقراطية في الحكم الإسلامي منتفية لا وجود لها على الإطلاق .

والحكم الإسلامي  
خاضع لرقابة  
المسلمين جميعاً

وهذا الحكم الإسلامي المقيد خاضع لرقابة المسلمين جميعاً . لكل فرد منهم  
أن يحاسب القائم به ، وليس لطائفة أن تستأثر لنفسها من أمور الحكم بما  
تمتاز به على غيرها من الطوائف . وقد رأيت في تصرف أبي بكر شدة الحرص  
على التقييد بكتاب الله والتأسي برسوله في التنزه عن كل مطامع الدنيا ، ثقة منه  
بأن من ساس أمور الناس فأفاد لنفسه منها ، كان ظالماً لنفسه وللناس .

ولقد بلغ أبو بكر من هذا التنزه حدًا يحسبه أهل جيانا معنًا في المبالغة . لم تغير الخلافة ولا غيرت الإمارة على المؤمنين من حياته ، ولم تنتقل به من داره إلى دار غيرها . وقد نسى منذ تولى أمور المسلمين نفسه ونسى أهله وأبناءه ، وتجرد لله تجرداً مطلقاً ، وأوجب على نفسه أن يشعر بضعف الضعيف وحاجة المحتاج ، تحقيقاً لمعنى الإخاء في أسنى صوره ، وإيداناً بأنه ليس له في الحياة هوى ، وأنه يقدر لذلك على أن يقيم بين الناس عدلاً منزهاً لا يعرف محاباة ، وإنما يعرف حدود الله في أن يعيish الناس جميعاً في ظل عدله ، جل شأنه ، آمنين مطمئنين .

والحكومة  
الإسلامية  
ليست  
ارستقراطية

حكومة ذلك شأنها ، لم تعرف السلطان المطلق ولم يكن للكهنة وجود فيها ، لا يمكن أن تكون تسيقراطية الارن . وهي لم تكن أرستقراطية ، ولم يكن استثثار المهاجرين والأنصار باختيار الخليفة من الأرستقراطية في شيء . فقد كان هؤلاء رجالاً من طبقات شتى . وهم إنما استأثروا بالأمر صوتاً للنظام القائم ودفاعاً عنه . ثم إنهم كانوا طبقة مؤقتة تزول بزوال أفرادها . لا يرثها أحد ، ولا تقوم مقامها طبقة أخرى . بل لقد نازعهم أهل مكة سبق كما رأيت . وولاية بنى أمية ثم بنى العباس أمر المسلمين من بعد شاهد قوى على أن الفكرة الأرستقراطية لم يكن لها بين المسلمين الأولين وجود .

حكومة أبي بكر  
حكومة شورى

وإنما كانت حكومة أبي بكر حكومة شورى في منشئها وفي نزعتها ببيع الصديق بالانتخاب العام ، وببيع لصفاته الذاتية ولكانته من رسل الله ، لا لأسرته ولا لعصبية قبيلته . ولم يطلب أبو بكر البيعة لنفسه ، بل كان يرشح عمر بن الخطاب وأبا عبيدة بن الجراح لبياع المسلمون أيهما شاءوا ، وكان يرشحهما والأنصار ينازعون المهاجرين الأمر ويتهمونهم بأنهم يريدون غصبه منهم . ولقد تم ذلك كله في اجتماع عام ، هو اجتماع السقيفة ، ألقى فيه الخطب ، وكانت فيه المداورات الانتخابية أبرع ما تكون . فلما أقبل الناس على البيعة لم يكن المهاجرون أسبق إليها من الأنصار ، وكان عمر وأبو عبيدة أول من مهد لها ثم أمها .

هذه بيعة أنشأتها الشورى ؛ فليس انتخاب رئيس الجمهورية في فرنسا ،

بل في أمريكا ، بأكثر حرية منها . فلما تولى أبو بكر الحكم كانت أول خطبة له موطدة أسس الشورى مثبتة قواعدها . ألم يقل للناس إثر بيعته العامة : « لقد وليتُ عليكم ولست بخيركم . فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني » ؟ أو لم يقل لهم : « أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم ! » . هذا إقرار صريح بحق الرأي العام في مراقبته وإرشاده ، وبحق الناس في العصيان إذا عصى الخليفة الله وصدف عن أمره . والنتيجة المنطقية لتقرير مبدأ العصيان هي الإقرار للعصاة بحقوقهم في عزل من عصوه . ولا نحسب معنى أبلغ في تقرير مبادئ الشورى من هذا المعنى .

ومع أن الحرب امتدت طيلة عهد أبي بكر كما رأيت ، لقد قام حكمه على الشورى في الجليل والصغير من شؤونه . فهو لم يكن بيت في أمر قبل أن يشاور الناس فيه ، ولم يكن يميز طائفة من الناس على طائفة في القضاء أو في العطاء . وهو لم يعرف من أبهة الملك ومن جاه السلطان ما عرف أهل الملك والسلطان في أمم العالم جميعاً . وكان المسلمون أمامه سواء ، وللذين يدخلون في الإسلام من غير أهلهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم . وإنما أبي الصدِّيق على الذين ارتدوا ثم عادوا إلى الإسلام أن يشركوا في قتال الفرس لأنه حرص على أمن الدولة وسلامتها ؛ فلما زالت مخاوفه أوصى عمر أن يمدّ المثنى بهم في حروب العراق .

حكومة أبي بكر  
تمهد لوحدة  
العرب السياسية

بذلك مهد أبو بكر للتطور الذي أثمرنا إليه في نظام الحكم ، وهياً الأسباب لوحدة بلاد العرب السياسية بعد أن تمت لها وحدتها الدينية . وكانت مرونة أبي بكر وكان حكمه من أقوى العوامل في التمهيد لهذه الوحدة السياسية . وقد رأيت كيف عفا عن زعماء النافرين باليمن وغير اليمن من البلاد التي ارتدت في سبيل استقلالها . عفا عن قُرّة بن هبيرة ، وعن عمرو بن معدى كرب ، وعن الأشعث بن قيس ، وعن غيرهم من سادات العرب ، فكان عفوه عنهم بعد الذي أبداه من الحزم والشدة مع غيرهم داعياً لهم ولأقوامهم أن يرتبطوا بالمدينة في وحدة لا تنفصم عُرُها . وزادت الشورى التي أقام عليها أبو بكر حكمه هذه الوحدة قوة ، وزاد فتح العراق وفتح الشام جميع العرب عليها حرصاً . وكان طبيعياً أن يقوم الحكم في ذلك العهد على أساس الشورى ، فقد نشأ

الإسلام في بلاد العرب ، وكان كتابه عربياً ، وكان رسول الله به عربياً ، وكانت بلاد العرب تعيش يومئذ في نظام بلغت الحرية فيه أقصى مداها . ذلك أن الحرية كانت أعز شيء على العربي ، بدوياً كان أو حضرياً . وفكرة المساواة متأصلة في النفس البدوية ، كذلك كانت ولن تزال . وقد زادت تعاليم الإسلام هذه الفكرة قوة إذ سمت بها إلى المساواة التامة أمام الخالق الباري المعز المذل ، لا يتفاضل الناس أمامه جل شأنه إلا بأعمالهم ، ولا فضل لعربي على عجمي منهم إلا بالتقوى . فأما الإخاء الذي يُستَم مع الحرية والمساواة شعار الحكم الشعبي في عصرنا فقد بلغ به الإسلام مبلغاً ما أشده وضوحاً في قول رسول الله « لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . لا غرو ، وهذه تعاليم الإسلام التي نشرها رسول الله بين الناس والتي تتفق مع أكرم ما في النفس العربية من سجايا ، أن تتوحد الوحدة العربية حول هذا النظام الذي ثبت أبو بكر قواعده ، وأن تؤدي سرعة التطور إلى تماسك هذه الوحدة وإلى استقرارها .

الإمبراطورية  
الإسلامية  
والأساس الذي  
تقوم عليه

وقد امتدت حكومة أبي بكر إلى ما وراء بلاد العرب ، ومهدت للإمبراطورية الإسلامية المترامية الأطراف . أفكان ذلك مصادفة محضة تضافرت العوامل على نجاحها ، أم أن التطور الذي صورناه وأدى الإسلام الناشئ إليه قد حتم هذا الفتح ، وبلغ به مداه حين بلغت الإمبراطورية الإسلامية مداها ؟

لا أتردد في القول بأن هذا التطور كان محتوماً ؛ لأن تعاليم الإسلام تنطوي بطبيعتها عليه . فالإسلام في جوهره إمبراطوري ، كما أنه في جوهره شعبي ، وإن اختلفت الفكرة الإمبراطورية فيه عن الفكرة الإمبراطورية في عهدنا الحاضر في أسسها وفي غاياتها .

ويرجع الخلاف إلى أن الإسلام يدعو إلى حرية العقيدة . ويفرض على المؤمنين به أن يدافعوا عنها بأموالهم وأنفسهم . وهو إذ يدعو إلى هذه الحرية في العقيدة لا يفرض على الناس أن يدينوا به على كره منهم ، فلا إكراه في الدين ، وإنما يريد لكل إنسان حرية النظر والتقدير حتى يستمع إلى القول فيتبع أحسنه . وهو مطمئن إلى أن الناس متى عرفوا تعاليمه اتبعوه لأنه يدعو إلى ما يرضاه العقل وما يتفق مع الفطرة السليمة في الإنسان .

وحرية العقيدة كانت ولا تزال في حاجة إلى الدفاع عنها وإلى الاستشهاد في سبيلها . فالظالمون لا يطيقونها ، بل يمتقونها أشد المقت . والذين يريدون أن يستغلوا الشعوب يزينون للشعوب أسوأ ما في عقائدهم وأشدّه فساداً ؛ وهم لذلك لُدُّ في خصومة الأحرار المصلحين . أما والإسلام يريد الإصلاح ما استطاع ، يقيمه على أساس من الرأى الحر يقتنع به صاحبه فيؤمن به ، وللناس بعد ذلك أن يقيموا مصالحهم في هذه الحياة كما يرون لأنهم أعلم بأمور دنياهم ؛ فالفكرة الإمبراطورية في الإسلام إنسانية روحية ، غايتها الأولى تحرير العقل إلى حيث يسمو على كل ضغط وكل اضطهاد .

والحجة القاطعة على ذلك أن المسلمين لم يفرضوا دينهم على البلاد التي فتحوها ، ولم يكرهوا الناس يوماً حتى يكونوا مؤمنين . بل لأنهم كانوا إذا فتحوا بلاداً أباحوا لأهلها حرية العقيدة . فن أسلم فله ما للمسلمين وعايه ما عليهم ، ومن آثر ديناً غير الإسلام أدى الجزية . ولم تكن الجزية مغرمًا يفرض أية ذلة أو خضوع ، وإنما كانت تقابل الزكاة المفروضة بحكم الدين على المسلمين ، لإقامة نظام الدولة وللدفاع عن كيائها . ولقد رأيت فيما عقده المسلمون من معاهدات الصلح مع أهل العراق وأهل الشام أن الجزية كانت تؤدي لقاء دفاع المسلمين عن أموال من لم يسلموا ، وعن حريرتهم في عقيدتهم وإقامة شعائر دينهم . ولذلك كانت هذه المعاهدات تنص على حماية بيوتهم ، وكنائسهم ، ومعابدهم ، وأحبارهم ، ورهبانهم . فإذا لم يقيم المسلمون بالتزاماتهم المفروضة في الصلح أعنى غير المسلمين من دفع الجزية بحكم العهود وبنصها الصريح .

إمبراطورية تقوم على هذه الأسس تختلف أغراضها عن اغراض الإمبراطورية كما فهمها الرومان ، وكما نفهمها في العصر الحاضر ، اختلافًا جوهريًا . فهي لا تجعل خضوع الناس للعرب أو لشعب بذاته غايتها ، وإنما غايتها الأولى أن يعيش الناس أحرارًا ، وأن تربط بينهم أواصر الرحمة والمودة والعدل ، وأن يكون للأمم المفتوحة من ذلك ما للأمة الفاتحة وكما يقوم الحكم في مهد الإسلام على أساس الشورى ، يجب أن يقوم في كل أمة فتحها المسلمون على أساس الشورى . وأهل هذه الأمم يتمتعون بالحقوق التي يتمتع بها العرب ؛

اختلاف  
الإمبراطورية  
الإسلامية عن  
الإمبراطوريات  
الأخرى في غرضها  
وجوهرها

من أسلم فإه ما للعرب المسلمين وعليه ما عليهم ، ومن لم يسلم فله ما للعرب غير المسلمين وعليه ما عليهم . فالذين احتفظوا بنصرانيتهم من أهل العراق أو من أهل الشام ، مثلهم كمثل الذين احتفظوا بنصرانيتهم في نجران وفي غير نجران من بلاد العرب . وإنما يربط بين هذه البلاد التي تدين بالإسلام رباط واحد ، ذلك رباط التوحيد والدعوة إليه والدفاع عن حرية هذه الدعوة . أما فيما وراء ذلك فأمر البلاد التي تؤلف الإمبراطورية الإسلامية كأمر بلاد العرب في عهد الرسول ؛ عصبه أُم تسعى لغرض إنساني بالغ غاية السمو ، تجاهد في سبيله ، وتعمل لإعلاء كلمته . وسبيلها إلى هذه الغاية الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن « فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ، وَمَنْ ضَلَّٰ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَنِّيهَا ، وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ » .

السبب في ترك  
الحكم في عهد  
أبي بكر بدون  
تنظيم

لم ينفسح الأمد لأبي بكر حتى يقيم على هذا الأساس نظاماً للحكم في البلاد التي فتحها المسلمون في عهده . وقد ترك خالد بن الوليد لأهل المدن المفتوحة في العراق أن يتولوا إدارتها ، في حين احتفظ المسلمون بسياسة الدولة وتوجيه شؤونها العامة . ولم يكن ذلك تنظيمًا للحكم ، وإنما كان ضرورة قضت بها الخُططُ الحربية في وقت كان القتال ناشباً فيه بين المسلمين والفرس ، فكان الأمر فيه للقيادة العسكرية .

وكان شأن الشام حين الفتح كشأن العراق . ولقد كان الحكم على أساس الشورى جديداً بين الشعوب التي فتحها المسلمون ، كما كان الإسلام جديداً بين الأديان التي أحاطت بشبه الجزيرة من كل جانب . وإنما كان حكم الفرد مطلقاً في ذلك العهد ، وكان الرهبان والكهنة وسائر رجال الدين يؤيدون هذا الحكم المطلق ، ويخضعون على أصحابه قدسية رهيبية تنخلع القلوب من هيبتها ، ويخر الناس سجدًا أمامها . لذلك لم يلبث الناس حين رأوا هذا الحكم الجديد قائماً على الإنصاف والعدل ، متحريراً لإرادة الشعب في حدود ما أمر الله به وما نهى عنه ، أن أقبلوا عليه ورجعوا بأهله ؛ فكان إقبالهم سبباً من أسباب النصر الذي أفاضه الله على المسلمين ، فمد إمبراطوريتهم في سنوات محدودة لتحل محل الإمبراطوريتين الرومية والفارسية ، ولتتخطى حدودهما إلى الهند شرقاً وإلى شمال

إفريقية غرباً ، فتنشر حينها ذهبت لواء الحق والعدل والإيمان الصادق ، وتُقر مبادئ الحرية والإخاء والمساواة في أسمى صورها وأجدرها بالإنسانية الطامحة إلى الكمال .

لم ينفسح الأمد لأبي بكر كمي يقيم نظاماً للحكم في البلاد التي فتحها المسلمون لعهدده . ولم ينفسح له الأمد كذلك كمي يقيم نظاماً ثابتاً للحكم في بلاد العرب نفسها . وكل ما تلوته في هذا الكتاب من خطب الخليفة الأول ، ومن تصرفاته في إقامة عمر بن الخطاب على القضاء ، وعثمان بن عفان وزيد ابن ثابت على الرسائل ، يشهد بأن الفكرة الإسلامية في نظام الحكم كانت إلى يومئذ في طور الاستجنان ، واضحة الأساس في كتاب الله وفي سنة رسوله ، مبهمة التفاصيل فلا يستطيع أحد أن يذكر عنها ما يستطيع أن يذكره عن الحكومة الإسلامية في العهد الأموي أو في العهد العباسي ، بل في عهد عمر وفي عهد عثمان . وذلك طبيعي في حكومة ألفت الأقدار عليها أن تكون حكومة انتقال من عهد إلى عهد جديد يختلف عن سابقه كل الاختلاف في لون الحضارة ، وفي العقيدة ، وفي طرائق التفكير ، وفي كل ما يتصل بنظم الحياة .

وهو طبيعي كذلك في عهد نضال وحرب ، حكومته أدنى إلى الحكومة العسكرية منها إلى الحكومة المدنية ، فالنظم المدنية تتقلص حين الحرب وتكاد تنفاني أمام النظم العسكرية ، وذلك في البلاد التي استوت النظم المدنية فيها أمداً طويلاً وأجيالاً متعاقبة . ما بالك وبلاد العرب لم يستقر فيها نظام مدني ثابت موحد قبل الإسلام ! لا جرم في هذه الحال أن تطغى نظم الحرب والجهاد متسلطة على كل النظم ، وأن تتأثر الحياة المدنية بتطورات الحرب أبلغ التأثير .

فإذا ذكرت أن هذه الحرب كانت حرباً أهلية في العام الأول من حكم أبي بكر ، وأنها كانت قائمة من أجل الحكم ونظامه ، ثم ذكرت أن مواجهة الفرس في العراق بدأت والحرب الأهلية ما تزال قائمة ، وأن مواجهة الروم في الشام كانت وحرب العراق في أدق أدوارها ، أيقنت أن التفكير في تنظيم حكم مستقر واضح التفاصيل لم يكن أمراً ميسوراً ، وأن أبا بكر كان في شغل بمواجهة الأسدين فارس والروم عن كل أمر سوى ما يحقق للمسلمين اجتماع

بقائه الحكم في عهد أبي بكر قائماً على الأسس العربية لعهد النبي

تأثر الحكم بحال الحرب التي كانت ناشئة طيلة عهد أبي بكر

الكلمة فيما بينهم والظفر بعدو الله وعدوهم .

وكان نظام هذه الحكومة العسكرية أدنى إلى البداوة التي سادت بلاد العرب وقبائلها من قبل عهد الرسول . لم يكن هناك جيش نظامي ، بل كانت الفروسية تجعل من كل عربي جندياً . فإذا دقت طبول الحرب ، ونادى المنادى للقتال ، خرجت القبائل والقرى وعلى رأس كل جماعة زعيمها . وقد رأيت كيف خرج العرب من أهل الجنوب حين دعوا لقتال الروم في الشام ومعهم نساؤهم وأبنائهم ، ومعهم ميرتهم وذخيرتهم ، لا يكلفون الحكومة المركزية شيئاً ، ويعتمدون في معاشهم على ما يغنمون في الحرب .

فقد كانوا يُسفلون أربعة أحماس الغنائم حين الحرب ، ويرسل الخمس إلى الخليفة ليرده على بيت المال ، ولينظّم به الشؤون العامة القليلة التي يتولاها بصورة مباشرة . وكانت رعاية الفقراء من أهل المدينة ومن الوافدين عليها في مقدمة ما ينفق الخليفة هذا الخمس فيه . وكان أبو بكر حريصاً على أن يوزع الغنائم على هؤلاء وعلى كل ذي حق في بيت المال أول ما ترد إليه . لذلك كان بيت مال المسلمين في بيته بالسُّنح ، فلما انتقل إلى المدينة نقله معه . وقيل له في ذلك وطلب بعضهم إليه أن يجعل عليه حراساً وخزنة فأبى ، لأنه لم يكن يحتفظ فيه بما يستوجب الحراسة ، ولم يكن يخترن ما يخشى عليه عدوان المعتدين .

تطور الحكومة  
الإسلامية على  
ذلك في عهد  
الصديق

فهذه الصورة من حكومة أبي بكر تشهد بأنها كانت أدنى إلى بساطة البداوة ، وأنها كانت عربية صرفة ، لم تتأثر في قليل ولا كثير بالنظم التي كانت قائمة ذلك العصر في بلاد الروم أو في بلاد الفرس . وهي مع هذه البساطة الحلقة القوية التي ربطت بين عهد الرسالة وعهد الإمبراطورية . واتصالها الزماني الوثيق بعهد الرسالة جعلها به أشبه . فلم يكن أبو بكر يصنع شيئاً كان رسول الله يدعه ، ولم يكن يدع شيئاً كان رسول الله يصنعه . لكنه لم يجمد مع ذلك جمود المقلدين ، بل فتح له تأسيسه برسول الله باب الاجتهاد في سياسة المسلمين واسعاً ، فهداه اجتهاده إلى أن فتح الله له العراق والشام ، ثم مهد لحكومة العرب الموحدة أن تقوم من بعده على أساس من الشورى في حدود ما أمر الله به وما نهى عنه . لم يتزمت في أمر ولم يُفَرِّط ، وإنما اهتدى بنور الله لمصلحة عباد

الله ، فكان أكثر ما هداه الصراط المستقيم لإيمانه بأنه مُحاسب أمام الله ، كما أنه محاسب أمام عباده ، والله شديد الحساب .

ثم تطورها من  
بعد على القرون

مرت الحكومة الإسلامية من بعد أبي بكر في أطوار شتى . فقد بدأ ابن الخطاب ينشئ الديوان في عهده ، متخذاً من نظام الحكم في فارس وفي الروم مثلاً ينسج عليه مع اعتصامه بكتاب الله وحدوده . ثم دنا عهد عثمان من الحكم المطلق دنواً لا يتفق وتقاليد العرب ؛ فكان ذلك مقدمة الثورة التي انتهت إلى مقتله . وانقلبت إمارة المؤمنين في عهد الأمويين ملكاً عضوضاً ، يتوارثه أهل البيت المالك . وكذلك كان الأمر في عهد العباسيين . وفي أثناء هذه الأطوار كانت يد الأعاجم من الفرس والروم ذات أثر ، لعاه كان خفياً في عهد عمر وعثمان ، ثم بدأ يظهر واضحاً بعض الشيء في عهد الأمويين ، ليتجلى من بعد ذلك صريحاً كل الصراحة في عهد بني العباس .

الأعاجم وأثرهم  
في تنظيم الحكم  
في العالم الإسلامي

وفي هذه الأثناء كان علماء المسلمين ، وجلهم من الأعاجم ، يضعون لنظام الحكم القواعد والتفاصيل يردونها إلى كتاب الله وسنة رسوله . وكان الخلاف يقع بين هؤلاء العلماء على هذا النظام ، فتقوم الثورات بسببه فتطبخ بالحاكم حيناً ، وتُصمَع بيد البأس والبطش فيستقر الأمر لصاحب السلطان حيناً آخر . ما أعظم الفرق بين حكومة أبي بكر في بساطتها العربية المتأثرة بحياة البادية ، وبين هذه الحكومات الأموية والعباسية التي وجدت من العلماء والفقهاء من شرع لها النظم المفصلة ، والقواعد المترامية الأطراف .

كان إيمان أبي بكر بأنه محاسب أمام الله وأمام الناس هو الذي هداه سبيله . وخشية هذا الحساب جعلته لا يُقدم على أمر ولا يحجم عنه ، حتى يشاور ويروى في المشورة ويستخير الله ، فإذا خار له صح عزمه ، فكان الحزم الذي لا يعرف التردد ولا الهوادة ، لا يُعرض عليه أمر للمسلمين حتى يحسمه برأى قاطع . وقد رأيت ما كان من ذلك طيلة عهده ، ثم رأيت كيف استمع في مرضه للمثنى الشيباني حين جاء إليه من العراق يشير باستعمال الذين عادوا إلى الإسلام بعد ردتهم في حرب فارس ، وكيف أوصى عمر أن يمد

المثني بهؤلاء ليسيروا إلى الميدان معه . وفي هذا المرض كان الصديق أكثر ما يكون في أمور المسلمين تفكيراً، وأشد ما يكون على وحدتهم حرصاً، وأعظم ما يكون من خلافهم إشفاقاً . لذلك أوصى ، فكانت وصيته آخر عمل له في الحكم بخير الإسلام وخبير المسلمين .